الدخل الشامل

الدخل الشامل

يتضمن الدخل الشامل كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغيير صافي الأصول (أو مقابلة تغيير حقوق الملكية) خلال الدورة المحاسبية وذلك بعد استبعاد تغييرات حقوق المليكة الناجمة عن العمليات الرأسمالية مثل الزيادة أو تخفيض رأس المال وتوزيع الأرباح ، أي استبعاد العمليات التي تتم من الملاك بصفتهم أصحاب الحقوق في المنشأة ، وهكذا فأن الدخل الشامل يتضمن – إلى جانب العمليات الجارية السابقة – أيضا البنود غير المعتادة وغير المتكررة وغير العادية (أي في نفس الوقت غير معتادة وغير متكررة) ونتيجة التحول من مبدأ محاسبي إلى مبدأ آخر . وكذلك نتائج العمليات غير المستمرة (إيقاف خطر إنتاجي) والكورات الطبيعة والسرقات والزلازل .....
ينتقد مؤيدو مفهوم الدخل الشامل اتباع مفهوم الدخل الجاري بأن الأدارة سوف تؤثر على تحديد النشاط ، دخل الدورة ، وبين البنود غير العادية وغير المتكررة ، الأمر الذي يسمح للإدارة بالتدخل (التلاعب Manipulation) عند تحديد رقم الدخل ، واستنادا الي الخواص الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية صالحة للتنبؤ من جهة وبين خاصية الموثوقية لافتقار المعلومات إلى الحياد نتيجة تدخل الإدارة وضعف قابلية المعلومات للتحقق من جهة ثانية .
يرى المؤيدون أن مفهوم الدخل الشامل سوف يقطع على الإدارة الطريق لإساءة استخدام قائمة الأرباح المحتجزة ، كأن تقوم الإدارة بإخفاء أثر بعض العميات من قائمة الدخل ، مثلا عدم الأعتراف بخسائر بعض العمليات خلال الدورة وإطفاؤها مباشرة في قائمة الأرباح والمحتجزة ، وذلك بحجة أنها عمليات غير عادية أو غير متكررة وبالتالي عدم عرضها ضمن قائمة الدخل . وبناء على ذلك ، فإن مفهمو الدخل الشامل سوف يزيد من إمكانية موثوقية المعلومات باستبعاد تحيز الإدارة .
وعليه نقول
يعرف "الدخل الشامل" بأنه يتضمن كافة التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة فيما عدا التغيرات الناجمة عن استثمارات المالكين والتوزيعات عليهم. وطبقا لهذا المفهوم فان المنح الرأسمالية التي تحصل عليها المنشأة من غير المالكين تعتبر دخلا لتلك المنشأة

وكيفيه قياسه
وهكذا فأن التوصيات المحاسبية المعاصر تتطلب تقسم قائمة الدخل إلى قسيمن رئيسيين :

القسم الأول : ويتضمن نتائج النشاط التشغيلي او العمليات الجارية بحيث يتم تحديد مجمل وصافي ربح العمليات الجارية

القسم الثاني : ويتضمن الأنشطة غير التشغيلية أو التي لا ترتبط بالنشاط الجاري المعتاد والمتكرر

وبابضافة القسم الثاني إلي القسم الأول ينتج صافي الدخل الشامل للدورة المالية

وامكانيه الاعتماد عليه في التحليل المالي
الشكل العام لقائمة الدخل متعددة المراحل وفق الدخل الشامل :

إن قائمة الدخل المتعدده المراحل يمكن أن تظهر جميع أو بعض الأجزاء السبعة التالية :

1- جزء النشاط التشغيلي الرئيسي : وهو تقرير عن الإيرادات والمصروفات الخاصة بالنشاط الرئيسي المعتاد والمتكرر في الوحدة . ويتكون من الأجزاء الفرعية الأربعة :

أ- إيرادات البيع : حيث يطرح من إجمالي إيرادات البيع المردودات والمسموحات والحسومات (الخصم المسموح به) للوصول إلى صافي إيراد البيع .
ب- تكلفة البضاعة المباعة : سواء في منشأة صناعية أو تجارية ، وتتضمن عرضا لتكلفة البضائع التي تم بيعها لتوليد إيرادات البيع .
ت- المصاريف البيعية : المصاريف المرتبطة بجهود البيع ، وهي رواتب وعمولات موظفي المبيعات ، مصاريف دعاية ، ومصاريف مهمات وسفر موظفي المبيعات ، مصاريف اللف والحزم ، مصاريف النقل للخارج ، استهلاك تجهيزات قسم المبيعات هاتف فاكس ... ويلحق بهذه المجموعة أيضا مصروف الديون المعدومة .
ث- المصاريف الإدارية أو العامة : رواتب الموظفين الإداريين مطبوعات مصاريف تأمين ، أستهلاك مبنى الإدارة ، استهلاك تجهيزات المكاتب ، ماء وكهرباء ..

2-جزء النشاط غير الرئيسي : وهو تقرير الإيرادات والمصروفات النشاط عن النشاط الثانوي أو المساعد في الوحدة . إضافة إلى ذلك يتم التقرير عن مكاسب وخسائر العمليات غير المعتادة أو غير المتكررة – وليس كلاهما وينقسم هي الجزء إلى الجزئيين الفرعيين التاليين :

أ- إيرادات أخرى ومكاسب : وهي إيردات النشاط الثانوي كالأيجار الدائن وأيرادات أوراق مالية .ز وكذلك المكاسب على الأساس الصافي مثل مكاسب رأسمالية (بيع أصول ثابتة) ومكاسب تغيرات أسعار العملات الأجنبية عند سداد الديون أو تحصيلها بالعملات الأجنبية ...
ب- مصروفات أخرى وخسائر : ومصروفات النشاط الثانوي كفوائد السندات وتعرض الخسائر على الأساس الصافي ، مثل الخسائر رأسمالية (بيع أصول ثابتة) وخسائر تغيرات أسعار العملات ألأجنبية عند سداد الديون أو تحصيلها بالعملات الأجنبية ...

3-ضريبة الدخل : وهي الضريبة المفروضة على العمليات المستمرة ، وهي الجزئيين السابقين
4- عمليات غير مستمرة Operations Discontinued : المكاسب والخسائر الجوهرية الناجمة عن بيع قسم من الوحدة كخط إنتاجي في منشأة متعددة الأنشطة الرئيسية ، صافية من الأثر الضريبي .
5- بنود غير عادية : المكاسب والخسائر الجوهرية الناجمة عن البنود غير العادية (ليست معتادة وليست متكررة في آن معا) كالتأميم أو حظر قانوني جديد بعدم بيع سلعة معينة كالسجائر مثلا.... وكذلك الكوراث والظروف الخاصة ، والمكاسب والخسائر الجوهرية الناتجة عن سداد الديون فهي تعد ضمن البنود غير العادية رغم عدم تحقيقها بعض شروط البنود غير العادية .
6- الأثر المجمع للتغيير في السياسات المحاسبية : نتيجة التحول من مبدأ محاسبي مقبول عموما إلى مبدأ أخر مقبول عموما أيضا ، كالتحول من تقويم المخزون وفق FIFO الي المتوسط الموزون أ, التحول من الأستهلاك المعجل الي الأستهلاك وفق القسط الثابت .
7- تحديد عائد السهم Share Per Earnings : تطالب مهنة المحاسبة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 33) بالأفضاح عن عائد السهم كملحق في نهاية قائمة الدخل ويحسب عائد السهم – دون الدخول في التفاصيل وألنواع – كمايلي :

عائد السهم =(صافي الدخل الشامل – توزيعات للأسهم الممتازة)÷ المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية خلال الفترة

عرض مفصل لقائمة دخل متعددة المراحل وفق مفهوم الدخل الشامل :

لم تلزم المبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP) سواء مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية أم لجنة المعايير المحاسبية الدولية المالية (IASC) ، بأتباع شكل محدد في عرض بنود قائمة الدخل . ومع ذلك فإن مهنة المحاسبة – كل في مجالة الأقتصادي – قد تعارفت على شكل ومراحل محددة لقائمة الدخل.

مفهوم الدخل الشامل هوالذي تتبناه معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربى